



تحول وزير الدفاع الأميركي تشاك هيفل إلى أول الضحايا السياسيين للحرب الأمريكية المتعثرة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، فقدم استقالته بعد أقل من 21 شهراً على تعيينه وزيراً في فبراير 2013، ليصبح بذلك وزير الدفاع صاحب ثاني أقصر مدة خدمة في منصبه في التاريخ الأميركي.

وعادة يتتسابق المسؤولون في أي إدارة إلى رمي أنفسهم خارجها في السنطين المتبقيتين في حكم أي رئيس، من قبيل خروج نائب مستشارة الأمن القومي، أنتوني بلين肯، الذي مثل أمام مجلس الشيوخ في جلسة مصادقة على تعيينه وكيلًا في وزارة الخارجية، في وقت يسعى مسؤولون كثر إلى البحث عن مناصب في القطاع الخاص ومراسلات الأبحاث المختلفة.

لكن هيفل لم يكن مقرراً أن يكون من هؤلاء، فهو عاد إلى السياسة من تقاعده في العام 2008 إثر ولaitين في مجلس الشيوخ عن الحزب الجمهوري، وهو كان من المرجح أن يخرج مع الرئيس باراك أوباما من الحكم إلى تقاعد نهائي هذه المرة، على غرار وزير الخارجية جون كيري.

بيد أن هيفل كان متعرضاً في منصبه منذ اليوم الأول، فهو قدم أداء مزرياً في جلسة المصادقة على تعيينه أمام زملائه السابقين في مجلس الشيوخ. ومع أنه قام بالدور المطلوب منه بالإشراف على إنهاء حرب العراق وأفغانستان والاقطاع من الموازنة السنوية لوزارة الدفاع، عملاً باتفاقيات التكشف بين الرئيس الديمقراطي والمعارضة الجمهورية، إلا أن هيفل بقي على مدى الأشهر العشرين الماضية خارج دائرة الثقة المحيطة بالرئيس.

فأوباما أبلغ هيفل قراره بتفادي الضربة ضد قوات بشار الأسد في سبتمبر 2012، إثر المجذرة الكيماوية في غوطة دمشق، عبر الهاتف ومن دون أن يستشيره مسبقاً، بعد أن اتخد أوباما القرار مع مجموعة من المحظيين به في البيت الأبيض.

كذلك، كان رئيس الأركان الجنرال مارتن ديمبسي هو الذي تسبب في تغيير رأي أوباما حول ضرورة التدخل العسكري في العراق في وجه تمدد «داعش» الصيف الماضي، بعد أن تسلل ديمبسي إلى الليموزين الرئاسية التي كانت تهم بالعودة من وزارة الخارجية إلى البيت الأبيض بعد جلسة لأوباما مع رؤساء الدول الإفريقية.

هكذا، لم يساهم هيفل لا في قرار تفادي توجيه ضربة إلى قوات الأسد، ولا في قرار توجيه ضربة إلى «داعش»، وهو بقي مسؤولاً هامشياً في معظم أيام عمله وزير الدفاع، وكان غالباً ما يبدو ملحاً بديمبسي، أثناء جلسات الاستماع المتكررة التي

شارك فيها الرجال في الكونغرس.

وفي سياق استقالة هيفيل، نقلت صحيفة "نيويورك تايمز" عن مسؤولين في الإدارة قولهم إن أوباما أراد توجيه رسالة إلى الأميركيين، مفادها أنه أدرك أن الوزير الحالي ليس مناسباً لمهمة الحرب على «داعش»، وأن هيفيل تم توظيفه لإنهاء الحروب، وأنه لا يملك الرصيد السياسي الكافي أو الحنكة لشنها.

وأشارت الصحيفة إلى ثلاثة مرشحين لخلافة هيفيل هم المسؤولون السابقون في وزارة الدفاع ميشال فلورناني وآش كارتر، والسناتور السابق جاك ريد. واستناداً لمصادر في الإدارة الأميركيّة، فإن عملية الاختيار انتهت فعلياً، وأنه ما لم تحدث مفاجآت في آخر لحظة، من المتوقع أن يعين أوباما ريد خلفاً لهيفيل.

وبعد لرید أن خدم في فرقة المارينز 82 المحمولة جواً، وهو يتمتع بخبرة عسكرية ممتازة وعلاقات بالعسكر وبالحزبين، ما يجعله الأكثر كفاءة لتولي منصب وزير الدفاع في وقت تحول الوزارة، والبلاد عموماً، من طي صفحتي الحربين في العراق وأفغانستان إلى فتح صفحة الحرب ضد «داعش»، مع ما يعني ذلك من الحصول على المواقف اللازمة من الكونغرس عبر إصدار قانون جديد "يخلو استخدام القوة العسكرية".

وكان الكونغرس قد عقد جلسات استماع مع هيفيل وديمبسي وبيلنكن على مدى الأسبوعين الماضيين، لكن أعضاء في الكونغرس وجهوا نقداً لاذعاً للحكومة، وقالوا إن إدارة أوباما لم تقدم إستراتيجية واضحة يمكن للكونغرس التصويت على أساسها ومنحها تخوياً لاستخدام القوة العسكرية.

ووجود كيري في فيينا للمشاركة في المفاوضات النووية مع إيران تسبب في المزيد من التأخير. ومن المتوقع أن يساهم استبدال هيفيل في المزيد من التأخير كذلك حتى يتسلى لوزير الدفاع القادم المشاركة في صياغة استراتيجية الحرب الجديدة وتقديمها للسلطة التشريعية والحصول على موافقة للمباشرة بتطبيقها.

العصر

المصادر: